



هنا سموه بمناسبة تسمية الأمم المتحدة لسموه قائداً إنسانياً واختيار الكويت مركزاً للعمل الإنساني

الغانم: نهج الأمير الإنساني ليس حالة عرضية بل هو ركن تاريخي وأساسي يقع في صلب العقيدة السياسية الكويتية

مضنية في إجابة الجليل بين الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي هو أكبر مقال على هذا الرصيد المعنوي والأخلاقي للكويت. واختتم الغانم تصريحه قائلًا: «إن اختيار الأمم المتحدة لسمو الأمير كقائد إنساني واختيار الكويت مركزاً للعمل الإنساني هو اختيار جاء عن استحقاق متمنيا لسموه موفور الصحة والعافية ليكمل تلك المسيرة الطويلة والناتجة للكويت.

وتضخيم الانا السياسية بل استخدمت جزءاً كبيراً من مواردها في دعم التنمية في البلدان النامية ومساعدة الدول المحتاجة والتدخل الإنساني في مناطق الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية». وقال الغانم: «بناء على هذا التاريخ الطويل، لم يعد مستغرباً ظهور اسم الكويت كوسيط عادل ونزيه في الكثير من الأزمات، العابرة منها والزمنية، ولعل ما يبذلها سموه مؤخرًا من جهود

والانتهازية وتمت شرعتها في الوعي الجمعي للعالم، فإن السياسة الكويتية ارتبطت بمفاهيم الذكاء والتسامح والتفهم والتجاوز والترفع السياسي ومراعاة الأصدقاء بدلا من الأعداء والخصوم». وقال الغانم في هذا الصدد: «إن الكويت وقيادتها السياسية وعلى رأسها صاحب السمو الأمير لم تستخدم الوفرة والملاءة المالية في تمويل المغامرات السياسية وشراء الولاءات

السياسة الخارجية قبل أكثر من 60 عاما وتحت قيادة حكام الكويت المتعاقبين، نجح في تثبيت شكل وملاح السياسة الخارجية الكويتية القائمة على سياسات إحلال السلام والتوافق ومفاهيم الاعتدال والحوار والرؤى المتعلقة بالتدخل الإنساني ماديا وسياسيا في مناطق الصراع إقليميا ودوليا». وأضافت الغانم: «إذا كانت السياسة تقليديا ارتبطت بمفاهيم التصارع والمكر والخدعة والتامر

رئيس مجلس الأمة يهنئ نظيره في البرازيل بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيات تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية البرازيل الاتحادية الصديقة رودريغو فلينتو آبارا أبيتاسيو مابا ورئيس مجلس الشيوخ الاتحادي يونيسو أوليفيرا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الكويت كمرکز للعمل الإنساني. وقال الغانم: «إن سمو الأمير ومنذ تولي مقاليد



مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن نهج التدخل الإنساني الذي تنتهجه الكويت بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ليس حالة عرضية اقتضتها التطورات مؤخرًا بل هو ركن تاريخي وأساسي يقع في صلب العقيدة السياسية الكويتية. جاء ذلك في تصريح صحفي للغانم بمناسبة الذكرى الثالثة لتسمية الأمم المتحدة صاحب السمو الأمير قائداً إنسانياً واختيار

حماد: قرار الجمعية العمومية بحل الاتحاد خطوة إيجابية على طريق رفع الإيقاف



سعدون حماد

أعلن رئيس لجنة الشباب والرياضة سعدون حماد عن توجيهه دعوة للنواب لحضور اجتماع للجنة في تاريخ 20 من الشهر الجاري لمناقشة المستجدات على الوضع الرياضي. وأضاف حماد في تصريح صحافي أنه وجه الدعوة لوزير الشباب والرياضة ونواب لجنة الشباب والرياضة الذين سيترأسون اجتماع اللجنة لدراسة آخر المستجدات على الساحة الرياضية الكويتية لرفع الإيقاف ومناقشة الاقتراحات بقوانين المعروضة على جدول الأعمال.

وأضاف حماد أن اجتماع الأندية الثلاثة عشر في الجمعية العمومية التي نتج عنها حل الاتحاد هو خطوة في الاتجاه الصحيح لرفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية، مشيراً إلى أن الاجتماع القادم ستكون أيضاً له جوانب إيجابية بهذا الشأن.

سواء كانت منتمة الى جنسية أجنبية محددة أو غير محددة الصالح يقترح إلغاء إعلان الرغبة لزوجة الكويتي المطلقة أو الأرملة

الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية إذا أبدى أحد أبنائها الرغبة في ذلك حتى ولو لم تكن قد أعلنت الزوجة سابقاً رغبتها في كسب الجنسية قبل وفاة الزوج أو الطلاق منه. كما نص المقترح على أن تسري أحكام هذه المادة سواء كانت الزوجة منتمة الى جنسية أجنبية محددة أو كانت غير محددة الجنسية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: لاقتراح نص المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، إعلان الرغبة من قبل المرأة الأجنبية التي تتزوج من كويتي لحوار منحها الجنسية الكويتية، إذا انتهت الزوجة بسبب وفاة الزوج أو الطلاق، وكان للزوجة ابن أو أبناء من زوجها الكويتي، وحافظت هي على الإقامة بالكويت حتى انقضاء المدّة.

ولما كانت الزوجة التي فاتها إعلان الرغبة في كسب الجنسية الكويتية خلال قيام الزوجية وقيل وفاة الزوج أو طلاقها منه، قد أصبحت أمّاً لأولاد كويتيين وجزءاً أساسياً من أسرة تربطها وشائج الدم والرحم والقربى، فإن التمسك بشرط إعلان الرغبة قبل وفاة الزوج أو الطلاق لا محل له ويؤثر سلباً على مستقبل التكوين الأسري واستقراره. لذلك أعد هذا المقترح لإلغاء شرط إعلان الرغبة بحيث إذا كان انتهاء الزوجية بسبب وفاة زوجها أو طلاقها، وكان للمرأة الأجنبية ولد أو أولاد من زوجها، جاز منحها الجنسية

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح بقانون بتعديل نص المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برفع الغرض من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، التي نصت على ما يلي: «إذا كان انتهاء الزوجية بسبب وفاة زوجها أو طلاقها، وكان للمرأة الأجنبية ولد أو أولاد من زوجها، جاز منحها الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية إذا أعلن أحد أبنائها الرغبة في ذلك حتى ولو لم تكن قد أعلنت الزوجة سابقاً رغبتها في كسب الجنسية قبل وفاة الزوج أو الطلاق منه». وتحدد المذكرة الداخلية الضوابط المرعية للحصول على هذا الحق على أن تسري أحكام هذه المادة سواء كانت الزوجة منتمة الى جنسية أجنبية محددة أو كانت غير محددة الجنسية» (مادة ثمانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.



خليل الصالح

عسكر لمنح مزايا مالية لمنتسبي الشرطة الحاصلين على أوسمة ولم يشملهم قانون الأنواط العسكرية

المتقاعدون الذين يحملون أوسمة أو أنواط، المميزات والعلاوات المالية الخاصة بالأوسمة والأنواط العسكرية وغيرها من الحوافز المالية الأخرى التي تمنح لزملائهم الذين يشملهم القانون المشار إليه أعلاه».

بأعمال تتميز بالشجاعة أو الإخلاص في الميدان، أو بأعمال جليلة جديرة بالاعتبار دفاعاً وحماية للوطن. وحيث إن القانون رقم 17 لسنة 1962 لا يطبق بأثر رجعي على رجال الشرطة الذين يحملون هذه الأوسمة والأنواط قبل صدور القانون المذكور، وخصوصاً المتقاعدين منهم وحيث إن دعوى العدالة والمساواة والإنصاف تقتضي بلا يصرم هؤلاء الرجال من المزايا المالية التي كفلها القانون لزملائهم، لذا إحقاها للحق وتقديراً لما بذل من جهد وتضحيات في سبيل الوطن وأداء الواجب وبطلاناً من الدستور والقانون لا يحظران سريان أي قوانين غير جنافية بأثر رجعي.

لذا فإنني أقدم باقتراح برغبة «يمنح الضباط وضباط الصف وأفراد قوة الشرطة

تقدم النائب عسكر العززي باقتراح برغبة لمنح الضباط وضباط الصف وأفراد قوة الشرطة والمتقاعدين الذين يحملون أوسمة أو أنواط، المميزات والعلاوات المالية الخاصة بالأوسمة والأنواط العسكرية وغيرها من الحوافز المالية الأخرى التي تمنح لزملائهم الذين يشملهم القانون رقم (17) لسنة 1962. وجاء في نص الاقتراح: تمنح وزارة الداخلية مزايا مالية إلى الذين يحملون الأوسمة استناداً إلى القانون رقم 17 لسنة 1962 بشأن تنظيم منح الأوسمة والأنواط العسكرية، وكسوم الدفاع الوطني، وكسوم الواجب العسكري، ووسام السور، وأنواط الخدمة العسكرية، من الضباط وضباط الصف وأفراد قوة الشرطة الذين يتميزون بالخلق الحسن، أو الذين قاموا



عسكر العززي

أكد أن وزير النفط سيتحمل كلفة سياسية عالية إذا ذهب المنصب لغير أبناء الكويت عيسى الكندري: التنازل عن منصب الرئيس التنفيذي لـ «إيكويت» وتسليم استثماراتها لأجنبي باب شر يجب أن يوصد

النفطي لا يسير بالاتجاه الصحيح ولا يخدم مصالح الدولة تحت سيطرة بعض القيادات التي تصادت في قراراتها المتخبطه، حيث ستكون هناك وقفة جادة لتصحيح مسار هذه التخبطات خاصة أنه بات من الواضح أن أي شركات ذات استثمارات مليارية تحت تصرف هذه القيادات لن تكون لصالح المواطنين من أبناء الكويت، والجميع يستنكر كيف كان أحد الأهداف المعلنة لبدء مشروع الشركة الملقى (كي - داو) هو خلق الفرص الوظيفية للكويتيين في الخارج، لنفاجاً بأن استثماراتنا النفطية الداخلية سيتم التنازل عنها لغير الكويتيين لخدمة مصالح البعض بعيداً عن مصلحة الدولة والصالح العام!

نفسها أفرطت كذلك في نشر إعلانات التوظيف المباشرة للعمالة الوافدة في العديد من صحف الدول العربية ضد الكويت وكان البلد يفقد الكفاءات من أبنائه المخلصين أو أننا نفتقد من يغار ويخشى على مصالح البلد وسيادته. وقال إن تنازل بعض القيادات النفطية عن هذا المنصب الحساس للكويت وتسليم استثمارات الدولة في عقر دارها للأجنبي الذي غرم الدولة هو في حد ذاته تنازل عن سيادة الدولة على استثماراتها النفطية وباب شر يجب أن يوصد قبل أن يفتح. وأشار قائلًا لا تقبل أن تكون فرص التوظيف والارتقاء الوظيفي في مشاريع الدولة رهينة بيد الأجنبي، خاصة أن الشركات النفطية الحكومية

هذه الأيام لتسليم الرئاسة التنفيذية لشركة إيكويت للبترول وكيمويات لشركة «داو» صاحبة حكم الغرامة ضد الكويت وكان البلد يفقد الكفاءات من أبنائه المخلصين أو أننا نفتقد من يغار ويخشى على مصالح البلد وسيادته. وقال إن تنازل بعض القيادات النفطية عن هذا المنصب الحساس للكويت وتسليم استثمارات الدولة في عقر دارها للأجنبي الذي غرم الدولة هو في حد ذاته تنازل عن سيادة الدولة على استثماراتها النفطية وباب شر يجب أن يوصد قبل أن يفتح. وأشار قائلًا لا تقبل أن تكون فرص التوظيف والارتقاء الوظيفي في مشاريع الدولة رهينة بيد الأجنبي، خاصة أن الشركات النفطية الحكومية



عيسى الكندري

أعرب نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري عن رفضه للمواقف المتناقضة التي تتخذها بعض قيادات القطاع النفطي ضد أبناء الكويت ولغير مصلحة الدولة.

أكد الكندري في تصريح صحفي على رفضه للمصمت المطبق الذي التزمته تلك القيادات خلال مرحلة صدور حكم التحكيم بتغريم الكويت أكثر من مليار دولار لمصلحة السداو وعدم محاولة بذل أي جهود لاستغلال علاقاتهم مع قيادات الداو أو استخدام ورقة استثمارات شركة داو بالكويت للحيلولة دون تغريم الدولة هذه الغرامة المحقة أو تخفيف اصل الغرامة كاضف الإيمان بدلا من سعيهم المحموم لدفع الغرامة بنسبتي الطرق وأسرعها، في مقابل هرولتهم

أكد أن الكويت تستثمر في استقرار المنطقة ونحظى برصيد كبير من الثقة لدى الجميع الحويلة: الآمال معقودة على حكمة الأمير ونتائج القمة الكويتية - الأميركية في حل الأزمة الخليجية

جيرانها وشعوب المنطقة، وهي دائما تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، مما يجعلها وسيطا نزيها ذا مصداقية ويؤهلها للقيام بدور الوساطة الناجح، حتى أصبحت عاصمة الاستقرار خليجيا وعربيا.

والأمير الشيخ صباح الأحمد وعلى الجهود المشتركة وما ستسفر عنه القمة الكويتية الأميركية بين صاحب السمو والرئيس الأميركي، فهي زيارة تاريخية في توقيتها فهي تأتي في وقت حساس بسبب التحديات والأزمات التي تواجه المنطقة العربية.

وأضاف أن الكويت معروف عنها دائما الاستثمار في استقرار



د. محمد الحويلة

أكد الحويلة أن الكويت تسخر كل ما تملك من جهود دبلوماسية ومن رصيد الثقة الكبير لدى جميع الأطراف من أجل حل الأزمة الخليجية داخل البيت الخليجي وفي إطار روابط الوحدة التي تجمع بين أبناء دول مجلس التعاون. وقال د. الحويلة في تصريح صحفي إن الآمال معقودة على حكمة سمو

الكندري لوزير الخارجية: ما إجراءتكم في حق المسيئين للكويت جراء موقفها من الأزمة الخليجية؟

الخارجية قد قامت بالإيعاز لسفارتنا في الخارج لاتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية والديبلوماسية اللازمة في شأن، بالمثل؟ و«إذا كانت الإجابة بنعم، بالرجاء تزويدي بعدد القضايا المرفوعة والتدابير الديبلوماسية المتخذة، إذا كانت الإجابة بلا، فما هو سبب عدم اتخاذ الخارجية الكويتية لهذه الإجراءات؟».

أن يدخر أي جهد اتجاهها، واصلا الليل بالنهار من أجل حل هذا الخلاف، ومع تصاعد الخلاف وزيادة شدته وحدثت ظهرت أصوات تهاجم وتجرع بموقف الكويت من الأزمة الخليجية حتى وصل الأمر إلى التناول على القيادة السياسية والتجريح بها واستصغار موقف الكويت من الأزمة الخليجية. وطلب الكندري بإفادته عما إذا كانت وزارة

مبدأ المعاملة بالمثل مكانته الأساسية في قاعدة عرفية مستقرة منذ القدم كونها قاعدة مقبولة لدى أعضاء المجتمع الدولي في تعاملاتهم المتبادلة.



د. عبدالكريم الكندري

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالاً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد قال في مقدمته: أن مبدأ المعاملة بالمثل يشغل مكانة مهمة في القانون الدولي، ويقوم المبدأ في الأساس على فكرة المساواة القانونية بين أشخاص القانون الدولي مما يضمن التوازن والتكافؤ بين أطراف العلاقات القانونية، ويعد

الجيران: مؤتمر إعمار العراق بالكويت إضافة لرصيد النجاحات الدبلوماسية الكويتية الخارجية

والكويت. وتمنى الجيران أن يئتي هذا المؤتمر عن مسار مؤتمر إعمار أفغانستان الذي لم يتخط حدود الفئذ الذي عقد فيه وسادته المزايدات السياسية.

لرصيد النجاحات الدبلوماسية الخارجية، لافتا إلى أن هذه الخطوة لها أبعاد ومضامين تاريخية راسخة اجتماعيا وثقافيا لايد أن نضمنها مناهج التربية على السواء بالعراق

أكد النائب السابق د. عبدالرحمن الجيران أن مؤتمر إعمار العراق بالكويت يأتي في إطار المبادئ الإنسانية والأعراف الدولية والإقليمية التي تؤمن بها الكويت وهو إضافة



د. عبدالرحمن الجيران